الشبه : علة لمنع الصرف

د. أحمد لطف عبدالله قائد البريهي

أستاذ اللغة والنحو المشارك، ورئيس قسم اللغة العربية، كلية العلوم التطبيقية والتربوية، النادرة، جامعة إب، الجمهورية اليمنية

dr.ahmedburaihi@gmail.com

د. عبدالله راجحي محمد غانم

أستاذ النحو والصرف واللغة المشارك، ورئيس قسم اللغة العربية في كلية التربية، الحديدة، جامعة الحديدة، الجمهورية اليمنية

rajeghe2@yahoo.com

تاريخ تسلم البحث: ٢/ ٣/ ٢٠٢٤م **تاريخ قبول البحث**: ٣٠/ ٣/ ٢٠٢٤م

Doi: 10.59846/abhath.v11i3.653

الملخص :

الشبه من الموضوعات التي لقيت اهتماما كبيرًا من النحويين، لدخوله في أبواب نحوية ولغوية كثيرة، ومن ذلك موضوع هذا البحث الذي يدور حول موضوع الشبه في باب الممنوع من الصرف؛ إذ إنّ الاسم قد يمنع من الصرف إن شابه الاسم ووازنه في صيغة من صيغه. وقد جاء هذا البحث في مبحثين: الأول منهما تناول الشبه المؤثر في منع الصرف، وهو الذي يمنع الاسم من الصرف لشبه الفعل، وهو على صور متعددة، منه ما يمنع من الصرف نكرة ومعرفة، ومنه ما لا يمنع إلّا معرفة، ويصرف نكرة. وتناول الثاني الشبه غير المؤثر، وهو الذي لا يمتنع الاسم فيه من الصرف على الرغم من وجود علة الشبه.

وقد خرج البحث بجملة من النتائج، منها:

- ليس كل شبه بين الاسم والفعل يكون مانعًا من الصرف.
- قد يكون الاسم المشابه للفعل منقولا من فعل، مثل: يشكر، وقد يكون منقولاً من صفة، مثل: أحمر، وقد يكون غير منقول منهما، مثل: أربع.
- من الأسماء ما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة، وهو ما وضع صفة، نحو: أحمر وأسود. ومنها ما يمتنع صرفه معرفة وينصرف نكرة، وهو ما كانت العلمية إحدى علتيه.
- لا يمنع من الصرف ما كان على وزن مشترك بين الاسم والفعل، وهو في الأسماء أكثر.

الكلمات المفتاحية : الشبه، علة، منع، الصرف.

Similarity: a defect to prevent exchange

Dr. Ahmed lutf Abdullah quid

Associate Professor of Language and Grammar, and Head of the Arabic Language Department, College of Applied and Educational Sciences, Al-Nadira, Ibb University, Yemen

Dr. Abdullah Rajhi Muhammad Ghanem

Associate Professor of Grammar, Morphology and Language, and Head of the Arabic Language Department at the College of Education, Hodeidah - Hodeidah University, Yemen

Date of Receiving the Research: 2/3/2024 **Research Acceptance Date:** 30/3/2024

Doi: 10.59846/abhath.v11i3.653

Abstract:

Similarity is one of the topics that have received great attention from grammarians for its involvement with many grammatical and linguistic sections, including the subject of this research, which revolves around the subject of similarity in the section of the forbidden to inflect, as the noun may be prevented from inflection if it resembles another noun and balances it in one of its forms. This research came in two chapters: the first of them dealt with the similarity affecting the prevention of inflection, which prevents the noun from inflection to a semi-verb; this comes in multiple forms, including what prevents the inflection of indefinite and definite nouns, and what prevents only definite nouns, and inflect indefinite nouns. The second dealt with the ineffective similarity, in which the noun does not refrain from being inflected despite the existence of the similarity pretext.

The research produced a number of results, including :

- Not every similarity between a noun and a verb prevents inflection.
- The noun similar to the verb may be transformed from a verb, such as: (Yashkur), and it may be transformed from an adjective, such as: (Ahmar), and it may be untransformed from them, such as: (Arba').
- Some of the nouns are forbidden to be inflected as indefinite and definite, which are those that are formed as adjectives, such as: (Ahmar) and (Aswad); and some are refrained from inflection as definite and inflected as indefinite, which are those with nomination as one of their two pretexts.
- What is not prevented from inflection is what comes in a common form between the noun and the verb, which is more in nouns.

Keywords: similarity, pretext, prevention, inflection.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام علي النبي الأمين، أمّا بعد:

فقد استقر في علم النحو أن الاسم الذي يمنع من الصرف يمنع لعلتين الأولى ثابتة وهي العلمية أو الوصفية، ولا إشكال فيها، والثانية هي المتغيرة، وهي محصورة معلومة، وقد اقتصرت على واحدة منها لما فيها من إشكال في تفاصيلها وتغرير في إجمالها، وهي شبه الفعل أو وزن الفعل، وهي موضوع هذا البحث الذي جاء تحت عنوان (الشبه: علة لمنع الصرف)، والسبب الذي دفعنا لاختياره أن علة الشبه بالفعل ليست على إطلاقها، فليس كل شبه بين الفعل والاسم يمنع الصرف مع العلمية. وقد كان للتشبيه حضورٌ بيِّن في بعض أبواب النحو بعدِّه علةً في بناء بعض الأسماء، والتوابع والعلامات الإعرابية والفضلات والحذف، وغيرها، ومنها كذلك منع صرف ما جاء شبيهًا بالفعل وموازنًا له، وقد جاء هذا البحث في مبحثين، تسبقهما مقدمة وتمهيد. تناول التمهيد ثلاثة محاور، الأول منها يدور حول الشبه: مفهومه ومكانته في النحو العربي، وتناول المحور الثانية العلة: مفهومها، وموقف النحاة منها، وجاء المحور الثالث ليتناول الصرف، وبيان المقصود به في هذا البحث. وبالنسبة للمبحثين، فقد جاء الأول بعنوان: (الشبه المؤثر في منع الصرف)، وهو يدور حول الشبه الذي يكون مانعا من الصرف عند النحويين، مع تناول صور الشبه المختلفة. أمّا المبحث الثاني، فعنوانه (الشبه غير المؤثر في منع الصرف)، وفيه عرضٌ للأسماء التي جاءت مصروفةً مع أنها جاءت على أوزان الفعل؛ لخروجها عن الشروط التي وضعها النحويون ليكون الشبه معتبرًا في منع الصرف.

أسئلة البحث:

- هل شبه الأسماء بالأفعال سبب لعدم الصرف مطلقا؟
- ما شروط الاسم المشبه بالفعل؟
- هل وجود الحروف الزائدة (أنيت) في الاسم سبب كافٍ لمنعه من الصرف؟
- هل التسمية بالفعل سبب كاف لمنع صرف الاسم؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

- بيان صور الشبه التي تؤثر في الاسم، فتجعله ممنوعًا من الصرف.
- الوقف على الشبه غير المؤثر في منع الصرف، ومعرفة الأسباب التي جعلته غير مؤثر.
- الوقوف على حقيقة الشبه، ومدى مطابقته للواقع اللغوي.

أهمية البحث والأسباب الدَّاعية له :

تظهر أهمية هذا البحث من تناوله ظاهرة مهمة في النحو العربي، وهي ظاهر الشبه التي علل بها النحويون كثيرًا من الأحكام النحوية والصرفية، لتستقيم لهم القواعد التي وضعوها، وتطرد الأحكام التي خرجوا بها، ومن ذلك منع صرف بعض الأسماء لشبهها بالفعل.

حدود البحث:

يقف البحث عند ظاهرة محددة، هي منع الاسم من الصرف لمشابهته الفعل.

الدِّراسات السَّابقة:

لم نقف على دراسة معينة تناولت هذا الموضوع تحديدا، وإن كان هناك كثير من الدراسات التي تناولت الممنوع من الصرف إجمالًا، أو علة الشبه، لكن لم نجد ما توقف عند قضية الشبه باعتباره علة لمنع الصرف.

ومن تلك الدراسات: بحث مختصر بعنون: علة الشبه في الصرف العربي عبارة عن بحث من خمسة وعشرين صفحة للدكتور حسين الرفايعة المجلة الأردنية العدد العاشر ٢٠١٤م، وهذا البحث لا علاقة له بموضوع هذا البحث؛ إذ هو يدور حول قضية الشبه في المسائل الصرفية، وخاصة المصادر وباب الجموع.

منهج البحث:

يحتاج البحث في هذا الموضوع إلى استقراء مواضع الشبه في كتب النحو، لمعرفة ما هو مؤثر وما هو غير مؤثر؛ وفقا للقواعد التي وضعها النحاة، كما احتاج إلى وصف هذه المسائل وتحليلها، ولذا كان منهج البحث هو: المنهج الاستقرائي، و الوصفي التحليلي.

خطة البحث:

جاء البحث على النحو الآتي:

التمهيد

وهو يدور حول ثلاثة محاور، هي:

*** الشبه مفهومه، ودوره في النحو العربي:**

للتشبيه النحوي حضور واضح في كتب النحو القديمة، إذ استقرأ النحويون كلام العرب وأطالوا النظر والبحث، فوجدوا أثره في الأحكام النحوية بالاستنباط والاجتهاد والمقابلة على المستويين اللفظي والتركيبي، وقد افترض النحاة واللغويون أن العرب ناطقي هذه اللغة مع

سليقتهم اللغوية، قد أدركوا علل لغتهم ذهنيا واستعمالا، فلا يمكن أن يكون قد وقع لهم ذلك كله اتفاقًا، ومن جملة ما أدركوه الشبه(١).

وقد اعتمد تعليل تصريفات كلام العرب مبكرا في الأحكام النحوية وتعليلها، ومن جملته الشبه في كتب علوم اللغة والنحو باكرًا بالنظر والاستقراء والاستنباط، فتحول إلى صناعة نحوية مضبوطة، فقد نقل سيبويه عن الخليل قوله: "فمن كلامهم أن يشبهوا الشّيء بالشّيء، وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء"(٢)، وعنون سيبويه لباب إن وأخواتها بقوله: "هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده"(٣)، وأوجب في موضع آخر صرف تصغير سِرحان علما لرجل لأن آخره لا يشبه آخر غضبان إذا صغر (٤). وإذا حضرت علة الحكم بالشبه حضرت معها مصطلحات مهمة، مثل: الأصل والفرع والقياس، وقد وصلوا إلى وضع قواعد عامة مؤصلة لعلة الشبه وتأثيرها في بعض الأحكام النحوية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر قول ابن السراج: "كثيرا ما يُعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ، وإن لم يكن مثله في المعنى"(٥)، وقالوا" المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به "(٦)، وقولهم: "لو تعارض الشبهان واستويا ولم يكن أحدهما أقوى من الآخر، لا ينبغي أن يكون الذي يرد الفعل إلى أصله منهما له مزية على الذي لا يرده إلى أصله"(٧).

وبما أنّ الشبه هو العلة، فإنّه لا يمكن أن ينفصل الحكم عن إدراك العلة بل هو مرتبط بها، فإذا زالت العلة، زال الحكم، وقد يبقى الحكم مع زوال العلة، إلّا أنّ هذا قليل(٨).

---

(١) – ينظر: الخصائص، ابن جني، ١/ ٢٣٧– ٢٣٨.

(٢) – الكتاب، ٣/ ٣٠٢.

(٣) – الكتاب، ٢/ ١٣١.

(٤) – ينظر: الكتاب، ٣/ ٢١٧.

(٥) – الأصول في النحو، ١/ ٨٢.

(٦) – التذييل والتكميل، ٨/ ٢٥٢.

(٧) – شرح المقدمة الجزولية، ١/ ٢٦٦.

(٨) – ينظر: الخصائص، ٣/ ١٦١.

إلّا أنّ القول بأن بعض الأحكام حاصلة بسبب المشابهة: قول نظر إليه بعض النحويين – من القدماء والمحدثين– أنّه تَقوُّلٌ على العرب، فمِنَ القدماء ابن مضاء القرطبي الذي رفض فكرة الشبه وأن للعرب حكمة في منع تشبيه الأشياء بعضها ببعض، وأن علة حكم الأصل ليست في الفرع (٩).

وكذلك استبعد بعض المحدثين أن يكون العرب قد فكروا في مشابهة الممنوع من الصرف للفعل عند نطقهم بلغتهم (١٠).

ويمكننا القول: إنّه ليس بنا حاجة إلى تعليل منع صرف الاسم بحجة مشابهته الفعل؛ لأنّ مجرد خروج الاسم عن أصل أوزانه، إضافة إلى العلمية أو الوصفية سببان كافيان لمنعه من الصرف، ولنا أن نقول: هكذا نطقت العرب، دون الحاجة إلى تعليلات لا تقوم على سند قويّ، أو حجة دامغة (١١).

*** العلة في اللغة والاصطلاح:**

العلة لغة: العلَلُ، وهو الشربُ الثاني. يقال: عَلَلٌ بعد نَهَلٍ. وعلَّهُ يَعُلُّهُ ويَعِلُّهُ، إذا سقاه السقية الثانية. وعلَّ بنفسه، يتعدَّى ولا يتعدَّى. وأعلَّ القومُ: شربتْ إبلهم العَلَلَ. والتَعْليلُ: سقيٌ بعد سقي، وجَنْيُ الثمرة مرّة بعد أخرى. وعلَّ الضاربُ المضروبَ، إذا تابعَ عليه الضربَ. وأعللتُ الإبل: إذا أصدرتها قبل ريّها. والعلة المرض، وحدث يشغل صاحبه عن قصده، كأنها صارت شغلًا ثانيا منعه شغله الأول. والعلة: التشاغل، وتعلل بالأمر: تشاغل به (١٢).

وهي في اصطلاح النحويين: تغيير المعلول عمّا كان عليه(١٣). وقيل: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجًا مؤثرًا فيه. وعلة الشيء: ما يتوقف عليه ذلك الشيء(١٤).

---

(٩) – ينظر: الرد على النحاة، ص١٣٤ – ١٣٥.

(١٠) – ينظر: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، ص ٤٩ – ٥٠.

(١١) – ينظر: الممنوع من الصرف، ص١٨٤.

(١٢) – ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (ع ل ل)، ٥/ ١٧٧٣، ولسان العرب، مادة (علل)، ١١/ ٤٦٩.

(١٣) – ينظر: الحدود في النحو، ص ٣٨.

(١٤) – ينظر: معجم التعريفات، ص ١٣٠.

وأمّا علة الشبه، فهي علة يكتسب فيها المتشابهان حكمًا واحدًا، بأدنى وجه للشبه، إذ ليس ضروريًا كونهما متشابهين في كلّ شيء. قيل: الشيءُ إذا أشبهَ الشيءَ من جهةٍ، فلا بد أن يُفارِقه من جهاتٍ أخرى، ولولا تلك المفارقةُ، لكان إياه، فلم تكن المفارقةُ قادِحة في الشَّبَه. كذلك ليس كل شبه يوجب حكمًا، فالشيء إذا أشبه شيئًا أعطي حكمًا من أحكامه على حسب قوة الشبه(١٥).

وينبغي لنا أنّ ندرك أنّ علة الشبه لا تخرج عن كونها عملا اجتهاديا منطقيا مثله مثل كثير من العلل والتخريجات التي تخضع للجدل والاحتجاج، ويثبت منها ما يقبله العقل ولا يصادم اللغة، ولذلك بيّن الخليل التعليلات النحوية بقوله: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه" (١٦). ويقول الاستراباذي – مفسرًا معنى قول النحويين: إن كذا علة لكذا-: "لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنّه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم؛ لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم"(١٧).

*** الصرف:**

الصرف لغة جاء بمعان عدة، هو: الحيلةُ وَمِنْه قيل: فلَان يتصرّف، أَي: يحتال. والصَّرْفُ: التَّقَلُّبُ والحِيلة، يُقَال: فلانٌ يَصْرِفُ ويتَصَرَّفُ ويصطَرِفُ لِعِيَالِه، أَي: يَكتسب لَهُم. وَصرف الدَّهْر: حَدَثُه، والجمع: صُروف. وصَرْفُ الكلمةِ: إجراؤها بِالتَّنْوِين. والصَّرَفُ أَن تَصرِفَ إنْسَانا على وجهٍ يُريدهُ إِلَى مَصْرِف غيرِ ذَلِك. والصَّرْف: الْوَزْن. والصَرفُ: التوبةُ. يقال: لا يُقْبَلُ منه صَرْفٌ ولا عَدْلٌ. والصَّرْفُ: رَدُّ الشَّيْءِ عَنْ وَجْهِهِ، صَرَفَه يَصْرِفُه صَرْفاً فانْصَرَفَ (١٨).

(١٥) – ينظر: الكتاب، ٣/ ٢٧٨، وشرح المفصل، لابن يعيش، ١/ ١٦٦، ٣١٧.

(١٦) – الإيضاح في علل النحو، ص ٦٦.

(١٧) – شرح الكافية، لرضي الدين، ١/ ١٠١.

(١٨) – ينظر: جمهرة اللغة، لابن دريد، ٢/ ٧٤١، ٣/ ١٢٨٨، و تهذيب اللغة، للأزهري، ١٢/ ١١٤، والصحاح، ٤/ ١٣٨٥، ولسان العرب، ٩/ ١٨٩،(ص ،ر، ف).

أمّا الصرف من الناحية الاصطلاحية، فقد اختلف النحويون في تحديد مصطلح له، فقيل(١٩):

- هو التنوين الذي يدخل على الأسماء المتمكنة، والممنوع من الصرف، هو الممنوع من تنوين التمكين. - هو منع الاسم الجر والتنوين معًا دون أن يكون أحدهما تابعًا للآخر.

- الصرف هو التنوين مطلقًا، سواء أكان تنوين التمكين أم تنوين التنكير.

ولكلّ تعريف من هذه التعريفات اعتباره، فمن قال: إنّ منع الصرف هو منع التنوين، فقد نظر إلى الاسم في حال دخول أل التعريف عليه أو كان مضافًا، فهو لا يمنع من الجر. ومن قال: إنّه منع التنوين والجر معا، فهو ينظر إلى أنّ الاسم الممنوع من الصرف لم يمنع من التنوين وحسب، بل منع كذلك من الجر. وفي حال الإضافة ودخول أل التعريف فهو يجرّ بالكسر، وإن كان غير ممنوع من الصرف، فإنّ منعه من التنوين ليس بسبب علة منع الصرف وإنّما بسبب الإضافة والتعريف، فهما معاقبان للتنوين. وعلى هذا يكون التنوين والجر قد دخلا معًا وخرجا معًا، وليس أحدهما تابعًا للآخر. ومن قال هو منع التنوين مطلقًا، فقد نظر للصفة التي تمنع من الصرف نكرة ومعرفة.

ويمكننا الخروج تعريف إجرائي للمنوع من الصرف، فنقول: هو الاسم الذي مُنع مما منع منه الفعل، من التنوين والجرّ؛ لمشابهته له.

والظاهر أنّ الاسم إذا شابه الفعل في شيء من خواصه منع الصرف، لأنّ التنوين والجر لا يدخلان الفعل فما يشبهه كذلك، وسقوط الجر جاء تبعا لسقوط التنوين بسبب المشابهة، لكن سقوط الجر بعد التعريف والإضافة ليس تبعا للتنوين وإنما لشيء آخر، وبعد الإضافة والجر بعد عن المشابهة الحاصل بالفرعية فيعود إلى حقه من الجر(٢٠). يقول ابن جني: "وعلى هذا ما منع الصرف من الأسماء للشبه اللفظي نحو أحمر وأصفر وأصرم وأحمد وتألب وتنضب علمين؛ لما في

(١٩) - ينظر: المقتضب، ٣/ ١٧١، واللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ٧١، ٥٢٠، ومعجم التعريفات، ص ١٩٥، وهمع الهوامع، ١/ ٩٢، وحاشية الصبان، ١/ ١٤٣، ٣/ ٣٣٦، ٣٣٧، والممنوع من الصرف، ص ٢٢-٢٣.

(٢٠) - ينظر: المقتضب، ٣/ ٣١٤، واللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ٥٢٢.

ذلك من شبه لفظ الفعل فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصة له في التنوين وهو الفعل. والشبه اللفظي كثير"(٢١).

ومع أنّ الفعل فرع على الاسم، وقد يشابهه، لكنه لا يحمل عليه. ومردّ ذلك إلى أن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواصه، فأعطي حكمه، أمّا الفعل فلم يتطفل على شيء من خواص الاسم، فلذا لم يحمل عليه (٢٢)، إلّا في وجه واحد وهو الفعل المضارع الذي شابه الاسم، فحُمل عليه في الإعراب، خلافًا للكوفيين الذين يرون أنّه معرب بالأصالة لا بالحمل على الاسم (٢٣).

ومن حيث التغيير في بنية الفعل إذا سمينا به، فلا يكاد يتعدى همزة الوصل إلى القطع، فإنْ سمينا بفعل في أوله همزة وصل، نحو: (اضْرِب)، و(اقْتُل)، قطعنا الهمزة؛ لأنّ الغالب في الأسماء أن تكون بهمزة قطع، فيصير المسمى بهما: (إِضْرِب)، و(أُقْتُل)، وهما غير منصرفين؛ لأنّهما نُقِلا من فِعلٍ إلى اسم، فيكون الشبه مؤثرًا(٢٤).

ومن المعلوم أنّ صرف الأسماء أصل ثابت لها، ولا تخرج منه إلّا إلى البناء، أو إلى المنع من الصرف لعلتين، أو لعلة واحدة تقوم مقام علتين، ولذلك كانت علة الشبه وحدها لا تقوى على منعه من الصرف إلّا مع علة أخرى، هي العلمية أو الصفة، وإلّا لمنع صرف أسماء كثيرة؛ لأنّ الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة، فلو راعينا العلة الواحدة، لامتنع أكثر الأسماء من الصرف، وكثر معها مخالفة الأصل، ثمّ إنّ الفعل فرع على الاسم في الإعراب، فإذا منع الاسم من الصرف للعلمية والشبه بالفعل بقي على هذا المنع إلى زوال العلتين، أو إحداهما؛ إذ لا ينبغي الخروج عن هذا إلا بسبب قوي، وهو الحاصل بالعلتين، أو العلة التي تقوم مقام العلتين(٢٥).

---

(٢١) – الخصائص، ١/ ٢١٥.

(٢٢) – ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري، ٢/ ٨٢٦.

(٢٣) – ينظر: الخصائص، ١/ ٣٠٤، وشرح التصريح ٢٠٠٠م، ٢/ ٣٥٧، وحاشية الصبان، ٣/ ٤٠٦.

(٢٤) – يُنظر: الكتاب، ٣/ ١٩٨ – ١٩٩، والأصول في النحو، ٢/ ٨٢، وشرح ابن الناظم، ص ٤٦٤.

(٢٥) – توجيه اللمع، ص: ٤٠٥.

والاسم إذا كان ممنوعا من الصرف للعلمية مع وزن الفعل وزالا معا أو أحدهما، وجب تنوينه إن لم يوجد مانع آخر؛ فمثال ما فقد العلمية، نحو قولك: أثنيت على أحمدٍ، نكرة. ومثال ما فقد وزن الفعل، نحو: عليّ، ومثال ما فقدهما معا، نحو: شجاع، اسم نبات. وقد تزول العلمية ويبقى الاسم ممنوعا من الصرف. إذا هو في أصله وصف قبل العلمية، كأحمر، وأشرف؛ علمين؛ فهما يمنعان من الصرف للعلمية ووزن الفعل، بعد أن اختفت الوصفية وحلت محلها العلمية. فإن زالت العلمية لم ينصرفا أيضا؛ لأنّ الوصفية ستعود؛ فيمنعان للوصفية مع وزن الفعل(٢٦).

ولكن هل مجرد شبه الاسم العلم بالفعل أو مجيئه على وزنه كافٍ لمنعه من الصرف، أو أن ثمة أسباب أخرى، كخصوصية الفعل بالوزن، أو غلبته فيه؟ وهل كان العربي واعيًا لهذه العلل؟ وهل كانت هذه المسألة مستقرة في ذهنه؟ ولم حصل الاختلاف في الاستعمال، فمنع الصرف بعضها، وحكم بصرف أخرى؟

هذا ما سنقف عنده في المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: الشبه المؤثر في منع الصرف

ينبغي أن نعلم أنّ المعتبر من شبه الفعل في منعه الصرف، هو كون الاسم فيه إمّا فرعيتان مختلفتان مرجع إحداهما إلى اللفظ، ومرجع الأُخرى إلى المعنى، وإمّا فرعية تقوم مقام الفرعيتين، وذلك لأنَّ في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ، وهي اشتقاقه من المصدر، وفرعية في المعنى، وهي احتياجه إلى الفاعل ونسبته إليه، والفاعل لا يكون إلا اسما، فالاسم من هذا الوجه أصل للفعل لاحتياجه إليه. فالفعل إذًا من هذا الوجه فرع عليه، فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم، إلا إذا كانت فيه الفرعية، كما في الفعل(٢٧). يقول ابن جني: "والآخر منهما ما فيه النظر وهو باب ما لا ينصرف. وذلك أن علة امتناعه من الصرف إنما هي لاجتماع شبهين فيه من أشباه الفعل. فأما السبب الواحد، فيقل عن أن يتم علة بنفسه حتى ينضم إليه الشبه الآخر من الفعل"(٢٨).

---

(٢٦) – ينظر: النحو الوافي، ٤/ ٢٥١– ٢٥٢.

(٢٧) – ينظر: شرح ابن الناظم، ص ٤٥٠، وشرح شذور الذهب، للجوجري، ٢/ ٨٢٥– ٨٢٦.

(٢٨) – الخصائص، ١/ ١٧٨.

لا يخفى أن شبه الاسم بالفعل في هذا البحث هو شبه لفظي، وهذا الشبه ليس شكلا واحدًا وإنما يتعدد بتعدد الأبنية التي يأتي عليها الاسم وللفعل منها شبه، غير أن تلك الأبنية المتشابهة ليست كلها ذات أثر في منع صرف الاسم، وإنما هنالك أبنية يأتي عليها الاسم لها شبيه في الأفعال، لكنها لا تمنع من الصرف، أو أنها تمنع في مواضع وتصرف في أخرى، وهي على النحو الآتي:

*** أن يأتي الاسم على وزن خاص بالأفعال:**

تختص الأفعال بأوزان محددة، لا تكون في الأسماء، وهذه الأوزان، تكون في أزمنة الفعل المختلفة: الماضي، وهو ما بدء بهمزة الوصل أو تاء المطاوعة أو المبني للمجهول، نحو: استخرج وتقاتل وحوكم، على الترتيب. والمضارع إذا كان من غير الثلاثي، مثل: يدحرج، وينطلق، ويستغفر. والأمر من غير الثلاثي كذلك، نحو: دحرج، وانطلق، واستغفر(٢٩).

وعلى الرغم من خصوصية الأفعال بهذه الأوزان فإنها لم تسلم من استثناءات، إذ جاءت أسماء على بعض أوزانها، فحكم النحاة عليها بالندور، كصيغة الماضي المبني للمجهول (دُئِل) اسم قبيلة، أو بالعجمة، كبقّم لصَبغ، أو في العلم، نحو خَضم وشمر. يقول سيبويه: "وإن سميت رجلا ببقّم أو شلّم، وهو بيت المقدس، لم تصرفه ألبتة؛ لأنّه ليس في العربية اسم على هذا البناء، ولأنَّه أشبه فعلا، فهو لا ينصرف إذا صار اسمًا؛ لأنّه ليس له نظير في الأسماء"(٣٠).

فهذه الأمثلة لا تمنع اختصاص الفعل بتلك الأوزان؛ لأنّ النادرَ لا حكم له، وكذلك الأعجمي، أمَّا العلم، فهو في الأصل منقول من فعل، فالاختصاص فيه باقٍ(٣١).

فإذا سمينا بـ (انطلق، واستخرج، واستغفر، وينطلق)، مما هو من خصوصيات الأفعال، امتنع المسمى من الصرف للعلمية ومشابهة الفعل؛ لأنّ كلَّ ما جاءت التسمية به لا يأتي في الأسماء، وإنّما اختصت به الأفعال(٣٢).

---

(٢٩) – ينظر: الكتاب، ٣/ ١٩٨، ٢٠٠، والممنوع من الصرف في اللغة العربيّة، عبد العزيز علي سفر، ص٣٤٦.

(٣٠) – الكتاب، ٣/ ٢٠٨، وينظر: الأصول ٢/ ٨٠.

(٣١) – ينظر: المقتضب، ١/ ١٤٥، ٣/ ٣١٥، وشرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك، ص ٤٦٣، والممنوع من الصرف في العربية، المسفر، ص ٣٥٠.

(٣٢) – ينظر: المقتضب، ٤/ ٣١٤.

والاسم إذا جاء على وزن خاص بالفعل حصلت له الفرعية وتحققت هنا الفرعية والمشابهة باللفظ. أما الصفة التي على وزن أفعل، فالفرعية معنوية؛ لكونها صفة، ولفظية لأنها على وزن الفعل وزيادة الهمزة في وزن الفعل تدل على معنى في الفعل وليس في الاسم (٣٣)، ففي نحو: ضُرِب إنْ سميت به رجلًا- وليس هذا الوزن في الأسماء يمنع من الصرف في المعرفة؛ لأنّ الأصل في الأسماء الصرف، فلمّا جاءت على وزن يختص بالفعل، ثقلت لثقل الفعل، فمنعت من الصرف(٣٤).

والعلتان اللتان منعتاه من الصرف تُعدان خروجا عن الأصل من جهتين، الأولى: جهة شبه الاسم بالفعل، والفعل فرع عن الاسم، فالاسم أصل والفعل فرع عنه، والأخرى مجيء الاسم معرفة، والمعرفة فرع من النكرة التي هي أصل(٣٥).

إذن إذا جاء الاسم على وزن خاص بالفعل، تحوّل من الأصل إلى الفرع، وفرعيته في المشابهة للفعل، وهي مشابهة لفظية، وفرعيّة التعريف من الأصل الذي هو التنكير، وهي معنوية(٣٦).

* **أن يأتي الاسم الممنوع من الصرف على وزن غالب في الأفعال. أو شائع في الأسماء والأفعال، ولكنه بالأفعال أليق وأنسب:**

يفهم من الغلبة كثرة هذا الوزن في الأفعال، ويرى الصبان أنّ المراد بالغالب ما كان الفعل به أولى؛ لكثرته فيه، أو لزيادة في أوله تدل على معنى في الفعل دون الاسم (٣٧).

ويمكن قسمة هذا الفرع على القسمين الآتيين (٣٨):

الأول: ما كان الفعل أولى به؛ لكثرته فيه، من، نحو: (إِثْمِد) و(إِصْبَع) و(أُبْلُم)، على: (إِفْعِل)، أو (إِفْعَل)، أو (أُفْعُل)، فإن أوزانها تقل في الاسم، وتكثر في الفعل، وخاصة في الأمر من الثلاثي.

(٣٣) – ينظر: المقتضب، ٣/ ٣١١، وشرح ابن الناظم، ص٤٥٣.

(٣٤) – ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٥، وعلل النحو، ص ٤٦٧.

(٣٥) – ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٩.

(٣٦) – ينظر: المقتضب، ٣/ ٣١١، وما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٩، وشرح ابن الناظم، ص٤٥٣.

(٣٧) – ينظر: حاشية الصبان، ٣/ ٣٨٣.

(٣٨) – ينظر: حاشية الصبان، ٣/ ٣٨٠- ٣٨١، والممنوع من الصرف في العربية، المسفر، ص ٣٥٣.

وتدخل فيه أوزان أخرى ذكر النحاة غلبتها في الأفعال، كوزن فاعل، بفتح العين، نحو: ضَارَب، وهي غالبة في الأفعال، ومع ذلك فقد جاء في الأسماء نحو: (خاتَم) مصروفًا، إلّا إذا كان المقصود بالغلبة أو الكثرة معنى أكثرية الوزن في الفعل تقتضي المنع، ومن غير الغالب قد لا تقتضيه(٣٩).

وتعليل ذلك لدى سيبويه مما نسبه ليونس والخليل وأبي عمرو أن مثل: (ضارِب) و(ضرب)، فالمسمى بهما مصروف؛ وذلك لأنها حيث صارت اسما وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع، ولم تجئ في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء(٤٠)، وخالف عيسى بن عمر فمنع الصرف(٤١).

فيكون عيسى بن عمر قد عمم تأثير شبه الاسم بالفعل في منع صرفه، خلافًا لغيره.

وقد تحدث الزجاج عن الوزن المشترك بين الاسم والفعل دون ترجيح، فذكر أن أكثر أقوال البصريين أنه منصرف في المعرفة والنكرة، وذلك إذا سميت بها ولا ضمير فيها، وذلك نحو رجل سميته بـ (ضارب) من قولك: (ضارِبْ زيدًا) أو (ضارَبَ) من قولك: (قد ضارَبَ زيدٌ عمرًا)؛ لأنَّ (ضارِب) مثل (حاجِزٍ) و(ضارَبَ) مثل (تَابَلٍ) و(خاتَمٍ)، فليس هذا المثال بأحقّ بالأفعال منه بالأسماء، وكذلك (ضَرَبَ)(٤٢).

الثاني: ما أوله زيادة تدلّ على معنى في الفعل، ولا تدلّ على معنى في الاسم، ويحكمُ هذا القسمَ حروفُ (أنيت)، فكلّ ما جاء على وزن الفعل وفي أوله واحدة من هذه الحروف الزائدة، فهو غالبٌ في الأفعال، وما سُمّي به منها، فهو منقول من فعل، نحو: يشكر، وأَفْكَل، ويرْفع(٤٣). وهذا المعنى ضابط لمنع صرف ما جاء عليها من أسماء لشبهها بالأفعال.

---

(٣٩) – ينظر: حاشية الصبان، ٣/ ٣٨٠.

(٤٠) – ينظر: الكتاب، ٣/ ٢٠٦.

(٤١) – ينظر: الكتاب، ٣/ ٢٠٦-٢٠٧، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٢٠، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٣/ ٤٧٠، وشرح ابن الناظم، ١/ ٤٦٤- ٤٦٥، وشرح الكافية، لرضي الدين، ١/ ١٦٧.

(٤٢) – ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٢٠.

(٤٣) – ينظر: ارتشاف الضرب، ١/ ٩٣.

وإذا جاء الاسم بإحدى هذه الحروف، وهي غير زائدة، نحو: (نرجس)، فالنون التي في بدايته ليست زائدة بل هي من أصل الكلمة، فإذا سميتَ به رجلًا لم تصرفهُ، لأنّه على فَعْلِل، مثل: (نَضرِبُ)، وليس في الأسماء شيء على هذا الوزن، بل هو وزن خاص في الأفعال(٤٤).

ومجيء هذه الزوائد في الأفعال لتحقيق معانيَ ليست في الأسماء، فنحو: (أَفْكَل وأَكْلُب، وتَتْفُل)، التي على وزن: (أَلْعَب، وأَدْرُس، وتكْتب)؛ كثيرة في الأسماء والأفعال، ولكنها أليق بالفعل وأنسب؛ لأنّ الهمزة (أَفْعَل، وأَفْعُل)، والتاء في (تفعل)، تدل على معنى في الفعل، ولا تدل على معنى في الاسم، فالهمزة في (أَلْعَب، وأَدْرُس) تدل على المتكلم، والتاء في (تكتب)، تدل على المخاطب أو على المؤنثة الغائبة، وما هي فيه دالة على معنى أصل لما لم تدل فيه على معنى(٤٥). وما سميت به منها ممنوع من الصرف في المعرفة، ومنصرف في النكرة، يقول المبرد: " وأمّا ما كان من الجمع على مثال (أَفْعُل)، نحو: (أَكْلُب) و (أَكْعُب)، فغير منصرف في المعرفة، وإنّما منعه الصرف أنّه على مثال الفِعْل، نحو: «أعبد»، و «أقتل» وينصرفان في النكرة كما ذكرت لك فيما يكون على مثال الفعل"(٤٦).

وهذه الزوائد ليست شيئًا واحدًا، فأمّا ما كان أوله الياء أو الهمزة، فيحكم عليهما بالزيادة، بشرط أن تكون سائر حروفه أصلية، وذلك نحو: أَفْكَل وأَيْدَع، وأَرْبَع، ويَرْمع، فهذه كلها لا تنصرف في المعرفة، وعللوا ذلك بالثقل الحاصل من الشبه بالفعل، تنصرف في النكرة لبعدها من الأفعال (٤٧)، فلو سميت (يزيد) رجلًا، وهو على وزن الفعل، فهو لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة، نحو: مررتُ بيزيدَ ويزيدٍ آخر. والأصل فيما كان على (يَفْعَل) ألّا تكونَ الياء فيه أصلية على وزن فَعلل، وإنْ كان لا يُعلم له اشتقاقٌ، فلا يحكم بأصليتها؛ لأنّ الياء لم توجد ولا توجد في ذوات الأربعة من أصل الكلمة(٤٨).

---

(٤٤) – ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٨١، وحاشية الصبان، ٣/ ٣٨٠.

(٤٥) – ينظر: الممنوع من الصرف، ص ١٧٩ – ١٨٠، وحاشية الصبان، ٣/ ٢٥٨.

(٤٦) – المقتضب، ٣/ ٣٣٠.

(٤٧) – ينظر: الكتاب، ٣/ ١٩٣ – ١٩٤، والمقتضب، ٣/ ٣١٥، وما ينصرف وما لا ينصرف، ص ١٣، ١٤، ١٦.

(٤٨) – ينظر: المقتضب، ٣/ ٣١١، ٣١٢، ٣١٥ – ٣١٦، وما ينصرف وما لا ينصرف، ص ١٣ – ١٤.

ولذلك إن سميت رجلًا بـ (يضربَ)، فإنّه لا ينصرف معرفة، وينصرف نكرة، فتقول: هذا يضربُ قد جاءَ، ومررت بـ(يضربَ)، ورأيت يضرب، وكذلك: تضربُ ونضربْ واضربُ(٤٩).

وأما ما كان في أوله التاء أو النون، فلا يحكم بزيادتهما إلا بثبت؛ لأنّ من الألفاظ ما يأتي بتاء أو نون أصليتين. فإن كانتا أصليتين صرفت الكلمة في النكرة والمعرفة، وإن كانتا زائدتين صرفت في النكرة فقط، وذلك بحسب أصلها (٥٠). فلو سميت رجلًا بـ (تذْهبُ) لتركت صرفه، فقلت: هذا تَذْهَبُ، ورأيتُ تَذْهَبَ، ومررتُ بِـ(تَذْهَبَ)، وجميع هذه إذا نكرتها صرفتها، فتقول: مررتُ بِتَغْلِبَ وتَغْلِبٍ آخر؛ لأنّه قد زالت إحدى العلتين(٥١).

وإذا سميت بـ (أَفْعَل) مُنع من الصرف في المعرفة، ويصرف في النكرة، نحو: مررت بأحمدَ وأحمدٍ آخر، فتصرفه نكرة، ولا تصرفه معرفة؛ لاجتماع علتين في المعرفة، فإذا نكرته، حُطّ عن التعريف، وبقي شبهه بالفعل من جهة واحدة، فانصرف في النكرة؛ لأنَّ شبهه بالفعل من جهة واحدة في الاسم لا يمنعه من الصرف. ونحو: أحمد أول وقوع له هو المعرفة، فإذا نكرناه، رددناه إلى حال لم تكن له (٥٢).

وما جاء على (أَفْعل)، منقولًا من صفة، نحو: (أحمر)، إذا نقلتها إلى المعرفة فسميت بها رجلا، فإنّه يصبح معرفة، وهو على وزن الفعل، فيمنع من الصرف. وإذا رُدَّ إلى أصله اجتمعت فيه الصفة ووزن الفعل، ففي الحالتين اجتمعت علتان تمنعان من الصرف، فهو على هذا يمتنع من الصرف نكرة ومعرفة. فتقول مررت بأحمرَ يا هذا وأحمرَ آخرَ (٥٣).

---

(٤٩) – الأصول في النحو ٢/ ٨٠– ٨١.

(٥٠) – ينظر: المقتضب، ٣/ ٣١٧، ٣١٨، وأدب الكاتب، لابن قتيبة، ص ٢٨٦.

(٥١) – ينظر: الأصول في النحو، ٢/ ٨١.

(٥٢) – ينظر: المقتضب، ٣/ ٣١١، وما ينصرف وما لا ينصرف، ص: ٣، ٧، ٩، والأصول، ٢/ ٨٠، ٨٢. وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص ٤٥٠، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك، ٣/ ١٣٥، والممنوع من الصرف، ص ٩٩.

(٥٣) – ينظر: الأصول في النحو، ٢/ ٨٠، والانصاف، ص ٣٩٣، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص ٤٥٠.

هذا رأي سيبويه وتبعه عليه كثير من النحاة، فالصفة – برأيهم– إذا سمينا بها تمنع من الصرف نكرة ومعرفة، والحكم الذي صدر عنهم بذلك معلل بأنّها لم تنصرف في النكرة لقربها من الأفعال، وبناءً على أصلها الذي كانت عليه قبل أن تصيرَ اسمًا؛ لأنّ أوّل أحوالها لا تنصرف؛ لأنّها كانت نكرة، فإذا سمينا بها صارت معرفة، فإذا نكرناها إنّما نكون قد أعدناها إلى أول أحوالها (٥٤).

وفي هذا يقول سيبويه: "علم أنَّ أفَعْل إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنَّها أشبهتِ الأفعال، نحو: أَذْهَبُ وأَعْلَمُ. قلتُ: فما بالُه لا ينصرف إذا كان صفةً وهو نكرةٌ؟ فقال: لأنَّ الصفات أقربُ إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوينَ فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل، إذ كان مثلَه في البناء والزيادة وضارَعَه، وذلك نحو: أَخْضَر، وأَحْمَر، وأَسْوَدَ، وأَبْيَضَ، وآدَرَ"(٥٥).

وتعليلهم هذا مقيس على تعليل عدم صرف (أحمد) في النكرة؛ لخروجه عن الصفة التي هي فرع عن أصل الموصوف؛ فالتسمية بالصفة تنقلها إلى المعرفة، فإذا كانت الصفة التي سمي بها على وزن (أفعل)، فقد اجتمعت علتان: المعرفة ووزن الفعل، والصفة فرع عن الموصوف، والفعل فرع عن الاسم كما هو معلوم، فتكون قد خرجت عن الأصل مرتين فيمنع صرفها عند ذلك، فإذا سميت رجلا بأحمر قلت: مررت بأحمرَ، تمنعه من الصرف لخروجه عن أصلين الصفة والتنكير (٥٦).

وأمّا إذا جاءت (أفعل منك) صفة على هذا الوزن، نحو: أحسن منك وأصغر منك، فإنّه يمنع من الصرف، نحو قوله تعالى: ﴿فَحَيّوا بأَحْسَنَ مِنْهَا﴾(٥٧)؛ للصفة ووزن الفعل. وإذا سميت به امتنع صرفه في النكرة والمعرفة؛ لأنَّه مع (منك) الموجبة لكونه صفة، فإن زال وزن

(٥٤) – ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص٧، والأصول في النحو، ٢/ ٨٠، والممنوع من الصرف، ص ٩٩.

(٥٥) – الكتاب، ٣/ ١٩٣.

(٥٦) – ينظر: الكتاب، ٣/ ١٩٨، ٢٠٢– ٢٠٣، وما ينصرف وما لا ينصرف، ص ١٢.

(٥٧) – النساء: ٨٦.

الفعل انصرف، ألا ترى أن العرب تقول: هو خيرٌ منك وشرٌ منكَ لما زال بناء "أَفعلَ" صرفوه(٥٨).

وأما ما جاء على وزن (أَفْعَل) ولفظه النكرة ومعناه المعرفة، مثل: (أَكْتَع)، و(أَبْصَعَ)، و(أجمع) ومعناه التوكيد، فإن سميت به رجلًا لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة؛ لأنّه ليس مثل: (أحمر)، فهذا إن سميت به رجلًا، ثم نكرته، تكون قدد رددته إلى حال كان فيها غير منصرف. أمّا (أجمع) فلا تكون صفة إلّا وهي معرفة، فإن نكرتها، تكون قد أخرجتها من باب الصفات، فلم يبق ما يمنع صرفه (٥٩).

وقد ذهب الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين مذهبًا مخالفًا للخليل وسيبويه، فذهبوا إلى أنّ نحو: (أحمر) تنصرف في النكرة وتمنع من الصرف في المعرفة، فتقول: مررت بأحمرَ يا هذا وأحمرٍ آخر(٦٠).

وأمّا إذا وصفت بما جاء على وزن: (أَفْعَل)، نحو: أحمر، فقلت: مررت برجل أحمرَ، فتمنعه من الصرف؛ لخروجه عن الأصل في أمرين، الأول: الصفة التي هي فرع عن الموصوف، والثاني: وزن الفعل. والفعل فرع عن الاسم، فإذا دخلت الألف واللام (أل) التعريف على هذه الصفة التي على وزن الفعل صرف، نحو: مررت بالأحمرِ؛ لزوال شبه الفعل، لأنّ (أل) لا تدخل على الفعل، وكذلك إذا أضيف؛ لأنَّ الإضافة تزيل شبهه بالفعل، فالفعل لا يضاف وهذا بإجماع النحويين (٦١).

هناك بعض الألفاظ على وزن (أَفْعَل) استعملتها العرب صفة لا غير، ثم انتقلت إلى الاسمية المجردة، خالية من الوصفية والعلمية، فاستحقت منع الصرف بحسب وضعها الأول، وهو كونها صفة على وزن الفعل، ويجوز صرفها بحسب وضعها الجديد، نحو: (أدهم) للقيد، و(أسود) للحية، و(أرقم)(٦٢). وأمّا نحو: (أجدل، وأخيل، وأفعى)، فقد استعملتها العرب

(٥٨) – ينظر: المقتضب، ٣/ ٣١١، والأصول في النحو، ٢/ ٨٢.

(٥٩) – ينظر: الكتاب، ٣/ ١٩٨، ٢٠٢– ٢٠٣، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ١٢.

(٦٠) -ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ص٧، ٨، ١٢، والانصاف، ص ٣٩٣.

(٦١) – ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص٦.

(٦٢) – ينظر: الكتاب، ٣/ ٢٠١، والممنوع من الصرف، ص ٩٧– ٩٨.

أسماء وصفات، فمن عدّها أسماءً -وهو الأجود-، فإنّه يصرفها؛ لِأَن الأجدل إِنَّمَا يدل على الصَّقْر بِعَيْنِه، والأخيل: اسْم طَائِر، وأَفْعَى إِنَّمَا هُوَ (أَفْعَل) مَأْخُوذ من النكادة. ومن عدّها صفات، منعها من الصرف (٦٣).

يظهر من هذا المبحث أن للشبه المؤثر صور عدّة، فقد يكون من جهة أنّ الوزن خاص بالفعل دون الاسم، أو أنّه غالب فيه، فهو به أولى من الاسم. وقد يأتي الشبه من جهة أنّ في الاسم زائدة من الزوائد الأربع التي تختص بها الأفعال. وبناء على هذا الحصر والاستقصاء يكون النحويون قد حددوا مظاهر الشبه التي تكون سببا في منع صرف الاسم. ولكن ليس معنى هذا أنّ العربي الناطق بهذه الأسماء قد استحضر هذه الأسباب أو دارت في ذهنه، بل أغلب الظّن أنّه نطق بهذه الأسماء على حسب سليقته، ودون أن يفكر في الشبه، أو العلة المانعة من الصرف.

المبحث الثاني: الشبه غير المؤثر في منع الصرف

ليكون الشبه مؤثرًا في منع الصرف، فقد اشترط النحويون لمنع صرف الاسم المشابه للفعل، أن يكون على وزن خاص بالفعل أو غالبًا فيه، وأن يكون لازمًا صيغة واحدة في كلّ أحواله غير مغيّر عنها بإعلال أو تضعيف؛ ولذا فإنّ الحكم بشبه الفعل قد يخفى على كثير من المشتغلين بالنحو، فلا يحكم بشبه الاسم للفعل إلا إذا كان وقع المثال في الأسماء والأفعال وكان الفعل أحق به من الأسماء، أمّا إذا وقع في الأسماء والأفعال جميعا فلا يشبه الفعل وإنما هو على أصله(٦٤).

لذا لا يمنع من الصرف ما خلافًا لما سبق، وذلك كما هو في الحالات الآتية.

*** الحالة الأولى: أنْ يأتي الاسم غير لازم حالة واحدة:**

لو سميت بنحو: (امرؤ) لصرفته؛ لأنّه غير لازم حركة واحدة، بل تأتي حركة عينة تابعه للام، فتكون مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة؛ تبعا للهمزة، وليس هذا في الأفعال، ولذا لا يُعدّ

(٦٣) - ينظر: الكتاب، ٣/ ٢٠٠، والمقتضب، ٣/ ٣٩٩، وما ينصرف وما لا ينصرف، ص١٠.

(٦٤) - ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص: ٤، والأصول في النحو، ٢/ ٨٠، والممنوع من الصرف في العربية، المسفر، ص ٣٤٥.

ذلك المسمى موازنًا للفعل الذي ليس فيه اتباع، فإذا سميت به، فكأنك نقلته من اسم إلى اسم، فلم يشبه الفعل(٦٥).

* **الحالة الثانية: أن يأتي الاسم مغيّرًا عن حاله:**

وذلك نحو: (ردّ)، و(قِيل) لو سميت بهما، فهما مصروفان، وإن كان الأصل فيهما: (ردَدَ)، و(قول)؛ فقد أخرجهما الإعلال إلى حال هي للاسم أولى، فشابها: (بردٍ)، و(علمٍ)، فلم تعتبر فيهما موازنة الفعل، ولا عبرة بالوزن الأصلي الذي لم يُنطق به، فصيغة الفعل "قيل" المبنية للمجهول: ليست أصيلة، في هذا الوزن؛ وإنما أصلها: (قول)، نقلت حركة الواو للقاف بعد حذف الضمة، ثم قلبت الواو ياء، لوقوعها بعد الكسرة المنقولة للقاف، فصارت الكلمة: (قيل) بصيغة طارئة؛ بسبب نقل حركة الواو، وقُلبتْ هذه الواو ياء، وكذلك (ردّ) فصيغته طارئة؛ لأنَّ وزن الفعل هنا ليس أصليا خاليا من تغيير سابق؛ إذ الفعل: (رد) أصله ردد -بضم فكسر- وأدغمت الدالان؛ فصار؛ (رد)، فهذه الصيغة جاءت متأخرة عن صيغة أصلية سابقة(٦٦).

وإيضاحًا لما سبق يقول المبرد: "فإن سميت بفعل لم يُسمَّ فاعله لم تصرفه؛ لأنّه على مثال ليست عليه الأسماء، وذلك نحو: ضُربَ، ودُحرِجَ، وبُوطِرَ، إلّا أنْ يكون مُعتلًا أو مُدغمًا، فإنّه إن كان كذلك خرج إلى باب الأسماء، وذلك نحو: قِيل، وبيع، ورُدّ، وما كان مثلها؛ لأنّ (رُدّ) بمنزلة (كُرٍّ)، و(بُرد)، وقيل بمنزلة (فِيل)، و(ديك)"(٦٧).

* وكذلك الحال لو جئت بالاسم مفكوكا، مثل: (ألبب)، إذ تظهر مخالفة العلم للطريقة السائدة في الفعل في هذه الكلمة، إذ إنها على وزن المضارع: أنصر، أو: أكتب. فإذا صارت علما، فإنها لا تمنع من الصرف للعلمية مع وزن الفعل؛ لأن المضارع المماثل لها يغلب على عينه ولامه الإدغام إذا كانا من نوع واحد، مثل: (أعدَّ) و(أصدَّ)؛ فأصلهما: أعدد، وأصدد، ثم وقع الإدغام. فإذا صار "ألبب". وما شابهه علما لم يصح منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل؛ بسبب مخالفته

(٦٥) – ينظر: الكتاب، ٣/ ١٩٩، وشرح ابن الناظم، ص ٤٦٤، وارتشاف الضرب، ٢/ ٨٥٧.

(٦٦) – ينظر: الكتاب، ٣/ ١٩٩، وشرح ابن الناظم، ص ٤٦٤، وارتشاف الضرب، ٢/ ٨٥٧.

(٦٧) – المقتضب، ٣/ ٣١٤.

الفعل في الإدغام. ونقل عن الأخفش أنّك لو سميت رجلا بـ (أُلْبب) لصرفته؛ لأنّه باين الفعل بالفكّ(٦٨).

وأمّا ابن مالك، فيرى أنّه لم يخرج بالفكّ إلى وزن ليس للفعل. فالمسمى به من بـ(أُلبب) مفكوكًا، أشبه ما يكون بالأفعال، وهو جدير بمنعه من الصرف؛ لأنّه إن كان لا خلاف في اعتبار الوزن في الصحيح، فينبغي اعتبار الفك؛ لأنّه رجوع إلى الأصل المتروك، وليس كذلك لو سمي بـ(يردد) من قولك: (لم يردد)؛ لأنّ الفك هنا سببه الجزم، وهو يزول بزواله، أمّا الفك في (أُلبب) فليس له سبب، بل هو رجوع إلى الأصل، وقد جيء به قبل التسمية(٦٩).

والظاهر أنّ المبرد لم يخرج عن الشرط السابق، فقد ذهب إلى أنّ المسمى به من ذوات الواو أو الياء، من نحو: قيل وبيع، أو بما يلزمه الإدغام، نحو: رُدَّ وشُدّ ينصرف في المعرفة؛ لأنّ المانع قد فارقه، فقد خرج في الإعلال إلى مثال: (فيل)، و(ديك)، وخرج في المدغم إلى مثال: البُرّ، والكُرّ(٧٠).

*** الحالة الثالثة: أن يأتي الاسم على مثال يكثر في الأسماء، أو الاسم به أولى:**

ومن ذلك (ضُرْب) مخفف الرّاء من (ضُرِبَ)، إذ لو سُمّي به، فهو منصرف عند سيبويه؛ لأنّه خرج بالتخفيف إلى مثال الأسماء، فصُرف كما صُرف: قيل، وصار؛ لأن التغيير العارض عنده كاللازم(٧١).

وقد نقل عن المبرد أنّه لو سمي بنحو: (ضُرْب) -مخفف الرّاء-، لامتنع من الصرف، وكذلك الحال لو سميت بنحو: (يُعْقَر) مضموم الياء إتباعًا؛ لأنّ التغيير العارض عنده كالمفقود(٧٢).

* وكذلك لو سميت رجلًا بـ (تولبُ)، و(نهشل)، فهو مصروف؛ لأنَّه مثل جعفر، فهو على (فَعْلَل)، والتاء والنون فيه أصليتان، فهما على مثال يكثر في الأسماء(٧٣).

---

(٦٨) – ينظر: شرح الكافية الشافية،٣/ ١٤٦٣ – ١٤٦٥، وارتشاف الضرب، ٢/ ٨٦٢.

(٦٩) – ينظر: الكافية الشافية،٣/ ١٤٦٣ – ١٤٦٥.

(٧٠) – ينظر: المقتضب، ٣/ ٣٢٤.

(٧١) – ينظر: الكتاب، ٣/ ٢٢٧.، وشرح ابن الناظم، ص ٤٦٤.

(٧٢) – ينظر: شرح الكافية الشافية، ٣/ ١٤٦٦، وشرح ابن الناظم، ص ٤٦٤.

* وكذلك لو سميت بـ (ضَارِبْ) من قولهم: (ضَارِب زيدًا) إذا أمرته، فتصرفه؛ لأنّه بمنزلة الاسم (ضَارِب)، فهو على وزن الاسم به أولى، لأنّه فيه أكثر(٧٤).

* ومن ذلك ما سُمّي بـ"قام" ولا ضمير فيه فهو مصروفٌ؛ لأنّه مثل: (بابٍ) و(دارٍ)، وقد نقلته من الفعل إلى الاسم ولو كان فعلًا لكان معه فاعلٌ ظاهر أو مضمرٌ. وأمّا ما سمي بـ"قام" وفاعله ظاهر، أو ضمير حكيته، فقلت: هذا قام قد جاء ومررتُ بـ(قامَ) يا هذا، فتدعه على لفظه؛ لأنك لم تنقله من فعل إلى اسم إنما سميت بالفعل مع الفاعل جميعًا رجلًا، فوجب أن تحكيه، وتمنعه من الصرف (٧٥).

* وكذلك إنْ سميت بـ(ضَربَ) صرفته؛ لأنّه مثل: (حَجرٍ وجَملٍ)، وليس بناؤه بناء يخص الأفعال، ولا هي أولى به من الأسماء بل الأسماء والأفعال فيه مشتركة(٧٦).

* وكذلك لو سميت بنحو: علم وكَرُم، مما ليس في أوله زيادة، فهو منصرف في النكرة والمعرفة؛ لأنّ له مثالا في الأسماء، فـ(ضرب) على مثال: جَمل، وحجرَ، وعلم على مثال: فَخِذ، وكَرُم على مثال: عضُد(٧٧).

وكان عيسى ابن عمر لا يصرف المنقول من فعل تمسكًا بنحو قول الشاعر(٧٨):

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

=

(٧٣) – ينظر: الكتاب، ٣/ ١٩٦، والأصول في النحو ٢/ ٨٠– ٨١.

(٧٤) – ينظر: المقتضب، ٣/ ٣١٤–٣١٥، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص ٤٦٤– ٤٦٥.

(٧٥) – ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٨١.

(٧٦) – الأصول في النحو ٢/ ٨٠– ٨١.

(٧٧) – ينظر: المقتضب، ٣/ ٣١٣–٣١٥، وعلل النحو، للوراق، ص ٤٦٧، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص ٤٦٤– ٤٦٥، وارتشاف الضرب، ٢/ ٨٥٧.

(٧٨) – البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي في الكتاب، ٣/ ٢٠٧، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٣/ ٤٧٠، والمقاصد النحوية، ١/ ٥٦، ٢٣١، وخزانة الأدب، ١/ ٢٥٥، ٢٥٧، ومن غير عزو في شرح المفصل، لابن يعيش، ٢/ ٢٥٢، وشرح الكافية، لرضي الدين ١/ ١٦٧، ٢/ ٣٢٦، ٤/ ٢٥١.

ولا حجة فيه لأنه محمول على إرادة: أنا ابن رجل جلا الأمور، وجربها. فـ (جلا) جملة من فعل وفاعل فهو محكي لا ممنوع من الصرف. والذي يدل على صحة ذلك إجماع العرب على صرف (كعسب) اسم رجل مع أنه منقول من (كعسب) إذا أسرع(٧٩).

*** الحالة الرابعة: أن يأتي الاسم على مثال ليس في الأفعال:**

ومن ذلك ما دخلت عليه إحدى زوائد (أنيت)، نحو: (أسلوب، وينبوت)، فإن سميت به فإنّه لا يمنع من الصرف؛ لأنّه ليس على مثال الفعل، والزيادة التي في أوله لا تقتضي منع الصرف(٨٠)، يقول سيبويه: "واعلم أنَّ كلَ اسمٍ كانت في أوله زائدة ولم يكن على مثال الفعل، فإنّه مصروفٌ، وذلك نحو: إصليتٍ وأسلوبٍ وينبوتٍ وتعضوضٍ، وكذلك هذا المثال إن اشتققته من الفعل، نحو: (يضروبٍ)، و(إضريبٍ)، و(تضريبٍ)"(٨١).

يقول ابن قتيبة: "كل اسم في أوله زيادة؛ نحو: يزيد، ويَشْكُر، ويعُصُر، وتَغْلِب، وإِصْبَع، وأُبْلُم، ويَرْمَع، وإِثمد، كلّ هذا لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة. هذا إذا كان الاسم بالزيادة مضارعا للفعل. فإن لم يكن مضارعا للفعل صرفته؛ نحو: يَرْبُوع. وأَسْلُوب، وإِصْلِيت، ويَعْسُوب، وتَعْضوض، وهو تَمْر"(٨٢).

*** الحالة الخامسة: أن يأتي الاسم وهو غير منقول من اسم أو صفة:**

وهذا نحو: (أربع) في قولك: (مررت بنسوة أربع)، فهذا وإن كان على وزن الفعل، إلّا أنّه غير منقول من صفة أو من فعل، بل هو اسم للعدد، وهو مصروف؛ لأنّه لا يوجد به ما يمنعه الصرف، غير الشبه بالفعل، وهذه علة فرعية واحدة لا تقوى على منع من الاسم من الصرف(٨٣).

---

(٧٩) – ينظر: الكتاب، ٣/ ٢٠٥– ٢٠٦، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٣/ ٤٧٠، وشرح ابن الناظم، ١/ ٤٦٤– ٤٦٥، وشرح الكافية، لرضي الدين، ١/ ١٦٧.

(٨٠) - ينظر: المقتضب، ٣/ ٣١٨.

(٨١) - الكتاب ٣/ ١٩٩– ٢٠٠.

(٨٢) – أدب الكاتب، ص ٢٨٦.

(٨٣) – ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ١٢.

يظهر في هذا المبحث أن النحويين اجتهدوا في سرد الأسباب التي تسقط دور الشبه في منع الصرف؛ لأنّهم عندما وضعوا القواعد وحددوا صور شبه الاسم بالفعل، تفاجأوا بوجود ألفاظ شاذة جاءت على خلاف القواعد المنصوص عليها، فتأولوا ذلك بأنها لم تلزم حالة واحدة، أو أنها جاءت عن صيغة مغيرّة، أو أنّها على مثال الأسماء أولى به، وغير ذلك مما تعللوا به، ولا شكّ أنّ هذه الأمور يستحيل أن تكون قد دارت في ذهن العربي عندما نطق بلغته.

الخاتمة

يبدو للباحثين أنّ العرب – فعلًا– لم تكن تفكر في موضوع الشبه في منع بعض المفردات من الصرف، ولم تكن هذه المسائلة حاضرة في أذهانهم، وكلّ ما في الأمر أن العرب نطقت ببعض الكلمات غير منونة، ويؤيد هذا الرأي أنّ الأمثلة الفعلية في هذا الباب لا تتجاوز بضع كلمات، وما عدا ذلك فهي أمثلة مفترضة ليس لها وجود في الواقع العملي، وذلك من نحو قولهم: لو سمينا رجلًا بأحمر لكان غير منصرف نكرة ومعرفة، وغير ذلك من الأمثلة المجردة التي لم يُنطق بها أصلًا، بل هي مجرد افتراضات وضعها النحويون لتطّرد قواعدهم. وهناك دليل آخر وهو وجود بعض الكلمات التي تشبه الفعل، ومع ذلك جاءت منصرفة، فحاول النحويون الخروج من هذه الإشكالية، فاصطنعوا لها أسبابًا ومبررات، وأكثروا التأويلات والتقسيمات المبالغ فيها لإخراج ما جاء مصروفًا.

إضافة إلى ما سبق، فقد خرج البحث بجملة من النتائج، منها:

- ليس كل شبه بين الاسم والفعل يكون مانعًا من الصرف.
- الشبه بين الاسم والفعل على صور مختلفة، فقد يأتي الاسم على وزن خاص بالفعل ولا يكون في الأسماء، وقد يأتي على وزن مشترك بينه وبين والفعل، ولكنه غالب في الفعل، وقد يكون الوزن مشتركًا ولكنه أليق بالفعل.
- قد يكون الاسم المشابه للفعل منقولا من فعل، مثل: يشكر، وقد يكون منقولاً من صفة، مثل: أحمر، وقد يكون غير نقول منهما، مثل: أربع.
- من الأسماء ما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة، وهو ما وضع صفة، نحو: أحمر وأسود. ومنها ما يمتنع صرفه معرفة وينصرف نكرة، وهو ما كانت العلمية إحدى علتيه.
- لا يمنع من الصرف ما كان على وزن مشترك بين الاسم والفعل، وهو في الأسماء أكثر.
- الصفات أقربُ إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوينَ فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل، لذا تمنع من الصرف نكرة ومعرفة.

المصادر والمراجع

١. أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، (د.ت)، تحقيق: محمد الدالي، (د. ط)، مؤسسة الرسالة.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، (د.ط)، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٣. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، (١٩٩٦م)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (ط. ٣)، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)،(١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م)، (ط.١)، المكتبة العصرية.

٥. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، المتوفى (٣٣٧هـ)، (١٩٧٩م)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، (ط.٣)، دار النفائس.

٦. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، (١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م)، تحقيق: د. حسن هنداوي، (ط. ١)، دار كنوز إشبيليا، الرياض.

٧. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، (٢٠٠١م)، تحقيق: محمد عوض مرعب، (ط.١)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٨. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م)، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - مصر.

٩. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، (١٤١٧ هـ -١٩٩٧م)، (ط.١)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان.

١٠. الحدود في النحو (ضمن رسالتين في اللغة)، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، (١٩٦٩م)، تحقيق: مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، (د.ط)، دار الجمهورية، بغداد، العراق.

١١. خزانة الأدب. عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ - ١٠٩٣هـ)، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط. ٤)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٢. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، (د.ت)، تحقيق: محمد علي النجار، (د.ط)، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.

١٣. الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، (د.ت)، تحقيق: شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف القاهرة.

١٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)، (ط.١)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.

١٥. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، (١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م)، (ط.١)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان.

١٦. شرح شذور الذهب للجوجري، محمد بن عبد المنعم الجوجري، (١٤٢٤هـ.)، تحقيق: الدكتور نواف بن جزاء الحارثي، (ط.١)، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٧. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، (ط.١)، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.

١٨. شرح الكافية، لرضي الدين، (١٩٩٦م)، تحقيق: يوسف حسن عمر، (ط.٣)، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

١٩. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، (ط.١)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٢٠. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، (١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط.١)، دار الكتب العلمية.

٢١. شرح المفصل، لابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م)، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، (ط.١)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٢٢. شرح المقدمة الجزولية، أبو علي عمر بن محمد الشلوبين المتوفى (٦٥٤هـ)، (١٩٩٣م)، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، (ط.١)، مكتبة الرشد، الرياض.

٢٣. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (ط.٤)، دار العلم للملايين – بيروت.

٢٤. علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م)، (ط.١)، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

٢٥. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط.٣)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٦. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله، (١٩٩٥م)، (ط.١).

٢٧. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، (د. ط)، (د.ت)، دار صادر، بيروت.

٢٨. ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج (المتوفي ٣١١هـ)، (د.ت)، تحقيق: هدى محمود قراعة، (د.ط)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

٢٩. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بـ : شرح الشواهد الكبرى، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى سنة ٨٥٥هـ)، (١٤٣٦هـ- ٢٠٠٥م)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط.١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٠. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، (د.ت)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، (د.ت)، عالم الكتب. – بيروت.

٣١. معجم التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، (د.ت)، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، (د.ط)، دار الفضيلة، القاهرة.

٣٢. الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، إميل يعقوب، (١٩٩٢م)، (ط.٢)، دار الجيل بيروت.

٣٣. الممنوع من الصرف في اللغة العربيّة، المؤلف: عبد العزيز علي سفر، (٢٠٠٩ م)، (ط.١)، عالم الكتب، بيروت.

٣٤. النحو الوافي، عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، (ط.١٥)، دار المعارف، القاهرة.

٣٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، (د.ت)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (د. ط)، المكتبة التوفيقية – مصر.

.

Romanization of Resources

1. Adab al-Kātib (aw) adab al-Kuttāb, Abū Muḥammad ʻAbd Allāh ibn Muslim ibn Qutaybah al-Dīnawarī (al-mutawaffá : 276h), edited by: Muhammad al-Dali, (no date), Al-Risala Foundation.

2. Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-ʻArab, Abū Ḥayyān Muḥammad ibn Yūsuf ibn ʻAlī ibn Yūsuf ibn Ḥayyān Athīr al-Dīn al-Andalusī (al-mutawaffá : 745 H), (1418 H-1998 M), edited, explained and studied by: Rajab Othman Muhammad, reviewed by: Ramadan Abdul Tawab, (no date), Al-Khanji Library in Cairo.

3. Al-Uṣūl fī al-naḥw, Abū Bakr Muḥammad ibn al-sirrī ibn Sahl al-Naḥwī al-maʻrūf bi-Ibn al-Sarrāj (al-mutawaffá : 316h), (1996m)), edited by: Abdul Hussein al-Fatli, (3rd ed.), Al-Risala Foundation, Lebanon - Beirut.

4. Al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf bayna al-naḥwīyīn : al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn, ʻAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn ʻUbayd Allāh al-Anṣārī, Abū al-Barakāt, Kamāl al-Dīn al-Anbārī (al-mutawaffá : 577h), (1424h-2003m), (1st ed.), Modern Library.

5. Al-Īḍāḥ fī ʻIlal al-naḥw, Abū al-Qāsim al-Zajjājī, al-mutawaffá (337h), (1979m), edited by: Dr. Mazen Al-Mubarak, (3rd ed.), Dar Al-Nafayes.

6. Al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tas'hīl, Abū Ḥayyān al-Andalusī, (1430h-2009M), edited by: Dr. Hassan Handawi, (1st ed.), Dar Kunuz Ishbiliya, Riyadh.

7. Tahdhīb al-lughah, Muḥammad ibn Aḥmad ibn al-Azharī al-Harawī, Abū Manṣūr (al-mutawaffá : 370h), (2001M), edited by: Muhammad Awad Maraab, (1st ed.), Dar Ihya al-Turath al-Arabi - Beirut.

8. Tawjīh al-Luma', Aḥmad ibn al-Ḥusayn ibn al-Khabbāz, (1428 H-2007 M), study and edited by: Prof. Dr. Fayez Zaki Muhammad Diab, Dar al-Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation - Egypt.

9. Ḥāshiyat al-Ṣabbān ʻalá sharḥ al'shmwná li-Alfīyat Ibn Mālik, Abū al-ʻIrfān Muḥammad ibn ʻAlī al-Ṣabbān al-Shāfiʻī (al-mutawaffá : 1206h), (1417 H-1997m), (1st ed.), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon.

10. Al-Ḥudūd fī al-naḥw (ḍimna risālatayn fī al-lughah), Abū al-Ḥasan ʻAlī ibn ʻĪsá al-Rummānī, (1969m), edited by: Mustafa Jawad, and Youssef Yaqoub Maskuni, (n.d.), Dar al-Jumhuriya, Baghdad, Iraq.

11. Khizānat al-adab. ʻAbd al-Qādir ibn ʻUmar al-Baghdādī (1030-1093h), (1418h-1997m), edited by: Abdul Salam Muhammad Harun, (4th ed.), Al-Khanji Library, Cairo.

12. Al-Khaṣā'iṣ, Abū al-Fatḥ ʻUthmān ibn Jinnī al-Mawṣilī (al-mutawaffá : 392h), (n.d.), edited by: Muhammad Ali al-Najjar, (n.d.), Dar al-Kutub al-Masriya, Al-Maktaba al-Ilmiyyah.

13. Al-Radd ʻalá al-nuḥāh, Ibn Maḍā' al-Qurṭubī, (n.d.), edited by: Shawqi Dayf, 3rd ed., Dar al-Maarif, Cairo.

14. Sharḥ al-Ushmūnī ʻalá Alfīyat Ibn Mālik, ʻAlī ibn Muḥammad ibn ʻĪsá, Abū al-Ḥasan, Nūr al-Dīn al'ushmūny al-Shāfiʻī (al-mutawaffá : 900h), (1419h-1998M), (1st ed.), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon.

15. Sharḥ al-Taṣrīḥ ʻalá al-Tawḍīḥ aw al-Taṣrīḥ bmḍmwn al-Tawḍīḥ fī al-naḥw, Khālid ibn ʻAbd Allāh ibn Abī Bakr ibn Muḥammad aljrjāwī al-Azharī,

Zayn al-Dīn al-Miṣrī, Wa-kāna ya'rifu bālwqād (al-mutawaffá : 905h), (1421h-2000M), (1st ed.), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut - Lebanon.
16. Sharḥ Shudhūr al-dhahab lljwjry, Muḥammad ibn 'Abd al-Mun'im al-Jūjarī, (1424h.), edited by: Dr. Nawaf bin Jaza al-Harithi, (1st ed.), Publications of the Islamic University in Medina.
17. Sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah, Jamāl al-Dīn Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn 'Abd Allāh ibn Mālik al-Ṭā'ī al-Jayyānī, (1402 H-1982 M), edited by: Abdul-Moneim Ahmed Haridi, (1st ed.), Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Faculty of Sharia and Islamic Studies, Makkah Al-Mukarramah.
18. Sharḥ al-Kāfiyah, li-Raḍī al-Dīn, (1996m), edited by: Youssef Hassan Omar, (3rd ed.), Publications of Garyounis University, Benghazi, Libya.
19. Sharḥ Kitāb Sībawayh, Abū Sa'īd al-Sīrāfī al-Ḥasan ibn 'Abd Allāh ibn al-Marzubān (al-mutawaffá : 368 H), edited by: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayyid Ali, (1st ed.), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon.
20. Sharḥ Ibn al-Nāẓim 'alá Alfīyat Ibn Mālik, Badr al-Dīn Muḥammad Ibn al-Imām Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn Mālik (t 686 H), (1420 H-2000 M), edited by: Muhammad Basil Ayoun al-Sud, (1st ed.), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
21. Sharḥ al-Mufaṣṣal, li-Ibn Ya'īsh, Ya'īsh ibn 'Alī ibn Ya'īsh Ibn Abī al-sarāyā Muḥammad ibn 'Alī, Abū al-Baqā', Muwaffaq al-Dīn al-Asadī al-Mawṣilī, al-ma'rūf bi-Ibn Ya'īsh wbābn al-Ṣāni' (al-mutawaffá : 643h), (1422 H-2001 M), edited by: Dr. Emil Badi' Ya'qub, (1st ed.), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon.
22. Sharḥ al-muqaddimah al-Juzūlīyah, Abū 'Alī 'Umar ibn Muḥammad al-Shalawbīn al-mutawaffá (654h), (1993M), edited by: Turki ibn Sahu al-Otaibi, (1st ed.), Maktabat al-Rushd, Riyadh.
23. Al-Ṣiḥāḥ Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-'Arabīyah, Abū Naṣr Ismā'īl ibn Ḥammād al-Jawharī al-Fārābī (al-mutawaffá : 393h), (1407 h - 1987m), edited by: Ahmed Abdul Ghafoor Attar, (4th ed.), Dar Al-Ilm Lil-Malayin - Beirut.
24'Ilal al-naḥw, Abū al-Ḥasan Muḥammad ibn 'Abd Allāh al-Warrāq, (1420 H-1999M), (1st ed.), Al-Rushd Library, Riyadh, Saudi Arabia.
25. Al-Kitāb, 'Amr ibn 'Uthmān ibn Qanbar al-Ḥārithī bālwlā', Abū Bishr, al-mulaqqab Sībawayh (al-mutawaffá : 180h), (1408 H-1988 M), edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, (3rd ed.), Al-Khanji Library, Cairo.
26. Al-Lubāb fī 'Ilal al-binā' wa-al-i'rāb, Abū al-Baqā' Muḥibb al-Dīn Allāh ibn al-Ḥusayn ibn Allāh, (1995m), (1st ed.).
27. Lisān al-'Arab, Abū al-Faḍl Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn Mukarram ibn manẓūr, (n.d.), (n.d.), Dar Sadir, Beirut.
28. Mā yanṣarif wa-mā lā yanṣarif, Abū Isḥāq al-Zajjāj (al-mutawaffá 311h), (n.d.), edited by: Huda Mahmoud Qara'a, (n.d.), Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo.
29. Al-Maqāṣid al-naḥwīyah fī sharḥ shawāhid shurūḥ al-alfīyah, al-mashhūr bi-: sharḥ al-shawāhid al-Kubrá, Badr al-Dīn Maḥmūd ibn Aḥmad ibn Mūsá al-'Aynī (al-mutawaffá sanat 855h), (1436h-2005m), edited by: Muhammad Basil Ayoun al-Sud, (1st ed.), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.

30. Al-Muqtaḍab, Muḥammad ibn Yazīd ibn ʻAbd al-akbar althmālá al-Azdī, Abū al-ʻAbbās, al-maʻrūf bi-al-Mubarrad (al-mutawaffá : 285h)), (n.d.), edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Azima, (n.d.), Alam al-Kutub. - Beirut.
31. Muʻjam altʻryfāt, ʻAlī ibn Muḥammad al-Sayyid al-Sharīf al-Jurjānī, (no date), edited by: Muhammad Siddiq al-Minshawi, (no date), Dar al-Fadhila, Cairo.
32. Al-Mamnūʻ min al-ṣarf bayna madhāhib al-nuḥāh wa-al-wāqiʻ al-lughawī, Imīl Yaʻqūb, (1992m), (2nd ed.), Dar al-Jeel, Beirut.
33. Al-Mamnūʻ min al-ṣarf fī al-lughah al-ʻArabīyah, al-muʼallif : ʻAbd al-ʻAzīz ʻAlī Sifr, (2009 M), (1st ed.), Alam al-Kutub, Beirut.
34. Al-Naḥw al-Wāfī, ʻAbbās Ḥasan (al-mutawaffá : 1398h), (15th ed.), Dar al-Maarif, Cairo.
35. Hamʻ al-hawāmiʻ fī sharḥ jamʻ al-jawāmiʻ, ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī (al-mutawaffá : 911h), (n.d.), edited by: Abdul Hamid Handawi, (n.d.), al-Tawfiqiya Library - Egypt.